

فيا ساعلى العطف ويسمى بالقوى او حيا قاله النجاشي على قول الاخفش وسيله
 تمثله للعطف بقوله كنت انا وزيد كاذبون امر متخي الا سلام تعين
 النصب على العطف او على اضمار فعل هذا مبني على ان او المتخيير وفي جعله
 منصوبا على العطف نظر لانه مبني لانها المصاحبة لانه الما ايضا صاحب
 التثنية في العطف وكذا يجوز جعل الواو عطفة لانها المصاحبة لانها الما
 لا يشارك التثنية في الصلح فالحق في هذا النصب بنا ويل سقمتها بالثنية
 او اضمارا عامل بغيره او ان او المتشبه بها فانه الاستثنائي اذ لا يصح
 الايمان وقد يستعمل الجمع في الاعيان فيفعال اجعت شركاء وعليه فلا
 تقدير ويجوز ان يقال اجعت على الامر والاوله اجعت الامر في العارض
 اي المستثنى لان الكلام في المنصوب والمضروب
 هو المستثنى لا الاستثناء الذي هو الاضمار بالا واجد في احوالها الما كان
 داخلا ومثلا منزلة الداحل فالاضمار جنس شامل للاضمار بالبدل
 كواكبت الرعين ثلثه وبالصفة نحو اعنتت رغبة مومنة والشرط نحو
 اقبل الذي ان حارب وبالاضمار المخرج بالصفة والشرط وغيرهما من المحصضا
 وما كان داخلا يشمل الداخلة حقيقة لعظا وتقدر فان المخرج داخلة
 حقيقة في المستثنى منه الا ان الدخول قد يكون من حيث ان المستثنى
 منه الذي هو محل الدخول مقدر لا مفعول به والعمد الاخير لا دخال النفع
 ما استثنيت الا انما موصول بمعنى الذي وجعلت استثنيت بوصوله
 والعايد بمجد وفاي استثنيت وجعلت ينصب خبر عن ما اي اخرجه الا
 قاله الشاطبي ومعنى اخرجه ان ذكره بعد الامية انه لم يرد دخوله فيما
 تقدم فبين ذلك للسامع بتلك القرينة لا ان كان مراد الممتكلم اخرج
 هذا حقيقة الاخراج عن امة اللسان من وغيره وهو الذي لا يظن غير
 اهو وبه ينضم الحال ويؤول اليفعال امر نصوح اتباع بالرفع نائب فاعل
 النجاشي وقد اتفقوا في الوردى وهو يعاقب فافية البيت بما بعد لا وقد
 هو لا بعضهم فلا اعترايين وعين نعم فيه لخواي ابدال وقع فيه عن
 نعيم حكم المستثنى بالانحصار كالتاظم الا بالذكر لعمومها في الاستثنا

الاستثنا

عمل الصواب ينصبه
 او يناسبه مثلا لا تقتدي به
 في هذا الظاهر

لانها

لانها اصل او اداة اذ هي حرف والحرف هو الموضوع لفائدة المعاني التي لم يتقبل
 هو بها كالفني والاستثناء امر متخي الا سلام الموضوع بفتح الميم اعلى
 المشتق والاستثناء ان المذول بالفتي سواء كان انكرا او توكيدا
 والفرق بينهما ان المستثنى عنده في الاول غير واقع ومدعية كاذب نحو
 لم ينسج ذلك صديق وفي الثاني واقع ومدعية صادق وان كان متلو
 نحو قوله تعالى افظك الهنود واليه تدينون فيقال للاول انطالي اي
 كافي المعنى وقد نظمت هذا الفرق فقلت
 مستثنى التوبيخ مدعية بالصدق من واقع فعيه
 مستثنى بالانكار غير واقع ومدعية كاذب باذافي
 ان يكونه المستثنى بعضا هو ارفى من قول بعضهم جنسا ما قبله لان
 المستثنى قد يكون جنسا ما قبله وهو منقطع كمررت ببنينا الا ان زيد
 قاله الشيخ في الكافية فافرض على البدلية ان هو بوزن منه في عمل
 العامل فيه وتحتلها في الاحكام والمعنى لا يمنع البدلية لان سبيل البدل
 ان يجعل الاول كانه لم يذكر والثاني في موضع وغيره نصب نحو غير مبتدأ
 مضاف الى نصب ويسبق بحروفها صانعة نصب اليه وفي المعنى متعلق
 بياني الواقع خبر لعن غير وكن حرف استدراك ونصبه مفعول
 اختر وان حرف شرط وورد فعل الشرط وجوابه محذوف ولو غير ياذا
 لوافق الاستقبال السابق بل قال الشاطبي ان قوله نصبه اخذ مع قوله
 ان ورد كالمشاقفة واجيب بان الضمير في رزوعايد على الترتيب السابق يعني جئت
 اليك في كلامك المستثنى بسايقا اختر نصبه لانه الفصحج والسر اذ ان
 ورد النصب وغيره فاختر النصب وهذا كله على قراءة ان تكر الهمزة فان
 فتح فلا استكمال ومالي الال نحو قاله كنت من زيد الاندي يمدح
 به بين هاتم والشاهد فيه في موضعين وهو طاهر وورد بدل من
 مشعب ومعناها الطريق والسبعة بكسر الهمزة الانصار والاعوان وكل
 قوم اجمعوا على امر تطلق على الواحد والاثنتين والجمع والمذكور والوثقت
 والجمع اشباع وفتح نصب كاف القاموس واعربوا الثاني بدل اي بدل
 كل متاكل لان العامل فرع لما بعد الا والمؤخر عام اي يدرج خاص فصح ابداله

ما